أوضاع الطبقة العاملة في إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي 1941 – 1979م

د.نعيم جاسم محمد
جامعة المثنى / كلية التربية

الخلاصة:

مرّت الطبقة العاملة الايرانية في مدة حكم الشاه محمد رضا بهلوي 1941 – 1979م ، بظروف قاسية ، و ناضلت كثيراً من أجل نيل حقوقها المشروعة ، إسوة بحقوق العمال في دول أخر، وكان حزب توده الشيوعي الإيراني قد وقف الى جانب الطبقة العاملة في المطالبة بحقوقها في اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية .

وشاركت الطبقة العاملة في إيران في ابرز الاحداث السياسية التي شهدتها البلاد ، مثل حركة تأميم النفط التي قادها الدكتور محمد مصدّق 1951 – 1953م ، ثم قُدّر للطبقة العاملة ان تشهد انتعاشاً في سبعينيات القرن العشرين، ولاسيما بعد إرتفاع اسعار النفط عام 1973م ، فأصبح حالها افضل ممّا كان قبل ذلك ، ولكن مرور البلاد بأزمة اقتصادية خانقة عام 1976م ، أعاد حالة الطبقة العاملة الايرانية الى نقطة البداية ، ممّا اضطرها الى استعمال الاضرابات المستمرة بغية الحصول على حقوقها ، فساهم العمال بقوة في اسقاط النظام البهلوي فيما بعد.

المقدمة:

تتناول الدراسة الطبقة العاملة في ايران في حقبة تولي الشاه محمد رضا بهلوي العرش إلايراني للمدة المحصورة بين عامي 1941 – 1979م ، وفي هذه الدراسة يوضح الباحث دور الطبقة العاملة إلايرانية في الأحداث والتطورات التي شهدتها البلاد في مدة حكم الشاه ، ونضالها من اجل الحصول على حقوقها ، إسوة بالطبقات العاملة في دول مجاورة ، ولاسيما الإتحاد السوفيتي ، إذ ان طبيعة النظام السياسي فيه (الشيوعي) قد جعل من وضع

العُمال نموذجاً يُحتذى به ، ومن جانبها ارادت الشيوعية تطبيق مبادئها في دول أُخر ومنها ايران الدولة المجاورة ، فكان الفكر الشيوعي في ايران متمثلاً بحزب توده ، قد تولى مهمة النضال من اجل انصاف الطبقة العاملة الايرانية .

كان الشاه محمد رضا بهلوي شديد الكره للشيوعية ، و كذلك والده من قبل ، فعمل جاهداً (الإبن) للحد من انتشارها في ايران ، إلا أن حزب توده كان قد مارس نشاطه السياسي مع تولي الشاه محمد رضا بهلوي السلطة في البلاد عام 1941م ، ووقف الحزب المذكور الى جانب الطبقة العاملة بقوة في اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، لكنه (الحزب) تم حظره من قبل الشاه بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها الاخير عام 1949م، وظل يمارس نشاطه سراً وساند الطبقة العاملة في اصعب الظروف .

واستمرت الطبقة العاملة في ايران في نضالها حتى من دون وجود حزب توده ، فقامت بتظاهرات واضرابات مستمرة ، الامر الذي جعل الحكومة الايرانية تدرك ثقلها واهميتها ، فاضطرت الى الاستجابة لبعض مطالبها ، تمثل ذلك بوضع قوانين مهمة لها ، منها قانون العمل في عام 1959م ، إلا ان القانون المذكور لم يكن في مستوى طموح العمال ، فاضطرت الطبقة العاملة بعدها الى الاستمرار بممارسة المزيد من الضغط على السلطة الحاكمة للحصول على حقوقها .

وجاء إعلان الثورة البيضاء عام 1963م بوصفها خطوة مهمة اتخذها الشاه باتجاه تحقيق بعض مطالب الطبقة العاملة ، والتي جاءت (الثورة البيضاء) لتطوير الواقع الاقتصادي في البلاد ولاسيما الزراعي والصناعي ، فكانت تلك الثورة قد ساعدت على تخفيف ضغط الطبقة العاملة ، التي شهدت هدوءاً نسبياً حتى عام 1976م إذ مرت البلاد في العام المذكور بأزمة اقتصادية خانقة ، قادت الشاه وحكومته الى اتخاذ سياسة تقشفية طالت جميع القطاعات الاقتصادية ، إنعكس ذلك سلباً على الطبقة العاملة الايرانية ، الامر الذي شَجع العمال على القيام بحركة اضراب واسعة شملت معظم قطاعات الاقتصاد الايرانية ، ولاسيما قطاع النفط في المدة مابين، عامي 1977 ــ 1979م مما ساعد ذلك على التعجيل بسقوط النظام البهلوي فيما بعد ، وكان للطبقة العاملة دور رئيس في الثورة الايرانية 1979م .

المبحث الأول:
طبيعة الطبقة العاملة في إيران إبان حكم الشاه رضا بهلوي 1925 – 1941 م

يعود انبثاق الحركة العمالية في ايران الى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، وذلك عقب تأسيس أولى المعامل والمصافي والمصانع في مدن تبريز وطهران و عبادان ، ويعود ميلاد الحركة العمالية في ايران - بوصفها طبقة واعية لمصالحها الاجتماعية الى وقوع أول اضراب عمالي في أحد معامل طهران عام 1905م ، وقد عزز تكوين الطبقة العاملة بوصفها طبقة صناعية تتمايز عن الطبقات التقليدية كالملاكين وتجارالسوق (البازار) والكسبة والمهنيين الصغار - مواقع الطبقة الوسطى التحديثية التي انبثقت في أواسط القرن التاسع عشر، إثر تعرف النخبة الايرانية على إنجازات الحضارة الغربية . وقد تأثرت الحركة العمالية الإيرانية بالحركة الاشتراكية ـ الديمقراطية ، او الشيوعية الروسية التي كانت تخوض مخاضاً ثورياً أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين [(1)] .

وفي اثناء تولي الشاه رضا بهلوي الحكم في ايران عام 1925م ، ورث بلداً متخلفاً ، ولاسيما في الحقل الاقتصادي ، فحاول اصلاح اوضاع البلد الاقتصادية المتردية ووضعه على اعتاب مرحلة جديدة، فكانت الصناعة أولى المجالات التي اولاها الشاه جزءاً من اهتمامه ، فاتخذ إجراءات عدة لتشجيع القطاع الصناعي باتباع سياسة الاحتكار الحكومي ، وتقديم السلف ، وتأسيس وزارة الصناعة وغيرها ، مما ادى الى مضاعفة عدد المشاريع الصناعية في عهده (17) مرة عما كانت عليه قبل تسنمه الحكم بإستثناء الصناعة النفطية ، وكانت النتيجة الحتمية لهذه الانشاءات الصناعية ، أن إزدهر الإقتصاد الإيراني وراجت التجارة الداخلية والخارجية على السواء نتيجة استقرار الحياة العامة وتشغيل الايدي العاملة وقلّت البطالة بل إنعدمت تماماً في ايران [(2)] .

كان من الطبيعي ان يؤدي هذا التوسع الصناعي الى ظهور طبقة عمالية ، وعلى الرغم من ان العمال ألّفوا نسبة (7%) من قوة العمل في البلاد ، وكانوا يمثلون قاعدة البناء الإقتصادي للصناعة الناشئة ،إلا انهم كانوا محرومين من ابسط الحقوق الإنسانية ، فقد تعرضوا لأبشع إستغلال ، إذ كانت ساعات عملهم اكثر من عشر ساعات يومياً بإجور قليلة لا تسد رمقهم ، ولم تكن لهم

ضمانات صحية او تعويضات عن الإصابات ، و لم يكن لديهم قانون يحميهم من استغلال رب العمل [3] .

لقد ظهر العمال الصناعيون في إيران ، وهو أمر جديد عقب سياسية التصنيع التي إنتهجها الشاه رضا بهلوي ، فإيران لا تزال ابعد من ان تكون دولة صناعية ، وهذه المجموعة وان كانت تنمو بسرعة لكنها ليست كثيرة بعد ، ففي مصفى عبادان جنوب البلاد يعمل ستون ألف عامل ايراني [4] ، وكانت ساعات العمل للعمال طويلة جداً تمتد الى 15 ساعة في اليوم ، و الإجور كانت متدنية ، كما إفتقدت المعامل والمصانع الى أبسط الشروط الصحية ، فضلاً عن أن تشغيل النساء والاطفال دون سن العمل وفي ظروف قاسية ، كانت من الامور المألوفة[5] . الامر الذي يوضح حالة البؤس والفقر في ايران ابان مدة حكم الشاه رضا بهلوي .

اسهمت تلك الظروف في زيادة إستياء العمال الذين عبّروا عنها في سلسلة من الاضرابات والتظاهرات ، التي عمّت اجزاء عديدة من البلاد ، غير ان الشاه رضا بهلوي إتّبع سياسة قمعية في مواجهة تلك الفئة ، ففي عام 1926م قام بحل "المجلس المركزي لنقابات العمال " ، وحظر جميع النشاطات النقابية ، بل والأنكى من ذلك ،انه حرّم استعمال كلمة (عامل) التي كانت ترمز-كما يراها-لشخص ينتمي الى إتحاد او نقابة عمالية ، وبسبب القمع الذي مارسته السلطات الايرانية ضد العمال والنقابات ، لجأت الأخيرة الى العمل السري وتنظيم الاضرابات ، ففي عام 1929م قامت تظاهرة للاحتفال باليوم الاول من ايار ضمت ما يقارب تسعة آلاف شخص ، وفي العام نفسه اضرب عمال النفط في عبادان ، مطالبين بزيادة الاجور وتخفيض يوم العمل الى ثمان ساعات ، وتأمين السكن وضمان حياة العمال الذين يفقدون القدرة على العمل[6] . وقدّ عد هذا الاضراب - الذي اوجدته رداءة احوال العمل وقلة الاجور والحرمان من الحقوق السياسية - أكبر وأوسع حركة تحررية تقوم في البلاد حتى ذلك العام ، وذلك لان مطالب القائمين بالإضراب لم تقتصر على امور اقتصادية فحسب، بل تعدتها الى مطالب سياسية ، فهي قد تضمنت المطالبة بزيادة الاجور وتأمين السكن وتخفيض ساعات العمل ، وتأمين حياة العمال الذين يفقدون القدرة على العمل ، وضمان معيشة اسرة العامل المتوفى والاجازات السنوية والاعتراف بالنقابات ، واعتبار يوم اول ايار عيداً رسمياً واطلاق سراح المسجونين[7].

يبدو ان الاضرابات العمالية التي جرت عام 1929م كانت قوية ومطالب العمال قد نبهت الحكومة الايرانية والشاه رضا بهلوي من اجل العناية بالعمال كونهم يمثلون اهم شرائح المجتمع الايراني ولاسيما ان الجانب الاقتصادي لا يمكن تجاهله .

ولم تتوقف الاضرابات العمالية في ايران بعد ذلك ، ففي نهاية العقد الاول من حكم الشاه رضا بهلوي ، قام عمال النفط والطباعة ببعض الاضرابات ، ووقعت بعض الحوادث الصغيرة الاخرى ، غير انه وفي العقد الثاني ، حتى الاعمال الصغيرة من هذا النوع قد توقفت ، وهكذا فالطبقة العاملة كانت بالمعنى السياسي ضعيفة جداً ، وان البرجوازية الوطنية رغم نموها الاقتصادي ، ظلت محرومة من أي تنظيم سياسي بسبب الدكتاتورية التي يمثلها الشاه[8].

وفي عام 1931م توقف (500 عامل) عن العمل في مصنع النسيج في اصفهان ، مطالبين برفع مستوى الاجور وتحديد ساعات العمل ودفع الاجور عن ايام العطل . ورداً على ذلك قامت السلطة بأعتقال منظمي الاضراب ، ومكث بعضهم في السجن حتى نهاية عهد الشاه رضا بهلوي غير ان السلطة اضطرت الى الاستجابة لبعض مطالب المضربين .[9]

ولكي تضفي الحكومة الايرانية صفة رسمية على الحكم البوليسي وعلى نشاطها المعادي لحركة العمال ، قامت في ايار 1931م باستحصال موافقة المجلس (البرلمان) على لائحة تحرم على حزب توده الشيوعي[10] ، وعلى المنظمات الديمقراطية كافة القيام بأي نشاط ، وتفرض على كل شخص مخالف السجن لمدة تتراوح بين(3 – 10 سنوات) ، وهكذا اصبحت هذه اللائحة ذريعة للإلقاء بمئات من انشط عناصر حزب توده واعضاء النقابات والفئات الديمقراطية الى السجون [11] . الامر الذي يوضح دكتاتورية الشاه رضا بهلوي من جانب ، ومن جانب اخر يمثل ذلك خطاً أحمر لممارسة أي نشاط سياسي يمكن ان تقوم به الاحزاب السياسية في حالة مناصرتها للطبقة العاملة .

تأثرت إيران بالأزمة الاقتصادية العالمية (1929 – 1933م)[12] ، اذ امتدت اثار تلك الازمة الى البلدان المختلفة ، ولم تقتصر على الدول الرأسمالية ، فتلك الأزمة شملت جميع الفئات والطبقات الاجتماعية ، بيد ان وطأتها كانت اشد على الفئات الكادحة والمتوسطة ، فقد تعرضت الصناعة الايرانية والقائمة بالدرجة الاساسية على العمل اليدوي الى هزات عنيفة ،

وادت الازمة الى غلق العديد من المشاريع الصناعية ، وتدهور حالة الحرفيين ، نتج عن ذلك أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل ، وقد تدهور وضع العمال بسبب الازمة الاقتصادية بشكل ملموس بعدما ساءت ظروف العمل ،وتقلصت الاجور الى اقل حد ممكن ، حتى كان على العامل ان يعمل ضعف عمله ليحصل على ثمن سلعة ضرورية يريد شراءها[13] . الامر الذي يؤشر الحالة المزرية للعامل الايراني،ويدل على مدى تأثير الازمة الاقتصادية المذكورة على ايران.

ان النمو التدريجي في حجم القوى العاملة الصناعية قد خلق الحاجة الى انشاء تنظيم معين يمثل مطالب العمال جميعهم ، وإن بعض المسائل مثل شروط الاستخدام العادلة واصابات العمل وشروط العمل الصحية ، تطلبت وجود مؤسسة حكومية تضع حلولاً لها ، ولاسيما في ظروف غياب نقابات عمالية تتولى حماية مصالح العمال ، ولذلك انشأت الحكومة الايرانية عام1935م مؤسسة مستقلة سميت (المديرية العامة للصناعة والمناجم) ، وقد قامت هذه المؤسسة بإعداد وثيقة تحت عنوان (قوانين تنظيم المؤسسات الصناعية) ، وقدمتها الى مجلس الوزراء ، وكانت هذه الوثيقة تتألف من تسعة وستين بنداً ، تبحث في متطلبات السلامة الكفيلة بمنع وقوع الحوادث في المصانع ، وفي تعويضات الوفيات والاصابات في أثناء العمل والتزامات كل من العمال والادارة في المصانع وما شابه ذلك ، وقد وافق مجلس الوزراء على تلك الوثيقة في صيف عام 1936م ، واصبحت بذلك نافذة المفعول في المؤسسات الصناعية بالبلاد ، واستطاعت تلك المؤسسة الحصول على موافقة الحكومة الايرانية على اجراءات تنظيمية مشابهه بالنسبة لعمال المناجم والسكك الحديدية التي كانت الدولة تمتلكها وتديرها ، وقد بقيت الوثائق المذكورة نافذة المفعول حتى إندلاع الحرب العالمية الثانية ، ويبدو انها كانت ترضي احتياجات العمال ، وفي تلك المدة تحول اسم (المديرية العامة للصناعة والمناجم) الى (وزارة الفنون الجميلة والحرف اليدوية)[14]. ولمعالجة مشاكل العمل والعمال في الصناعة الايرانية الناشئة ، شرع قانون للمعامل عام1938[15] .

في أواخر عهد الشاه رضا بهلوي عانى العمال الامَ◌َ ◌َ ◌َ رين من تلك الاوضاع و ما رافقها من انخفاض في الاجور وطول ساعات العمل ، فضلاً عن الضرائب المرتفعة التي فرضت على البضائع الاستهلاكية ومعاناتهم من أساليب العمل التي قد تصل الى درجة العبودية[16] .

والواقع ان الحركة النقابية كانت حتى قبيل الحرب العالمية الثانية ترفع خطواتها الاولى ، وكان هدفها الرئيس وحدة الطبقة العاملة في ايران وتحسين اوضاعهم المادية ، الا ان الحكم البوليسي الذي دفع بالحزب الشيوعي الايراني (توده) وبالنقابات الى مزاولة العمل السري ، وعمل على قذف ابرز القادة الى السجون ، لم يجعل في ميسور الطبقة العاملة ان تقوم بتحقيق وحدتها ، او ان تؤدي دورها المنتظر في نضال الكادحين[17] .

اما بشأن قوانين العمل والضمان الاجتماعي ، فلم يكن هناك سوى مرسومين خاصين بالعمل حتى عام1941م، المرسوم الاول وقد اصدره حاكم بلوشستان ـ سيستان في السابع عشر من كانون الاول عام 1923م وذلك لحماية عمال صناعة السجاد في ذلك الاقليم ، اما المرسوم الثاني فقد صدر في العاشر من اب عام 1936م ، واوجد تنظيمات متعلقة بالمصانع والمؤسسات الصناعية التي لا تستعمل الآلات الميكانيكية في صناعاتها ولا يزيد عدد عمالها على العشرة[18] ، غير ان عدم توفر قوانين محددة خاصة بالعمل ، كان لا يعني عدم وجود أية اسس وتنظيمات معنية بالعمل ، فالعلاقة بين رب العمل والعمال كانت قبل هذه المرحلة تسير على اساس العرف والعادة ، وموقف رب العمل من مستخدميه كان يقوم على اساس شعوره الابوي نحوهم ، هذا الشعور الذي يفرض عليه رعاية مصالحهم ، وكان العمال من جانبهم يتوقعون مثل هذه المعاملة الابوية من رب العمل ، ولم يكن هناك أي نص مكتوب لمعالجة أي خرق لقوانين العرف والعادة ، وتعكس مثل هذه القوانين الطبيعة الذاتية لمثل هذا المجتمع وضآلة النشاط الصناعي فيه ، لكن انشاء المؤسسات الصناعية ادى بالضرورة الى تغيير هذه العلاقة بين رب العمل والعمال، فموقف رب العمل الابوي من عماله لم يعد كافياً لحل مشاكل المصانع العصرية التي يديرها عدد كبير من العمال[19] .

مما سبق يتضح أن الطبقة العاملة الايرانية كانت محرومة من حقوقها الطبيعية بسبب دكتاتورية الشاه رضا بهلوي ، الذي اقام قاعدة صناعية كبيرة في اثناء مدة حكمه للبلاد ، وكان ذلك على حساب العمال من دون مراعاة لحقوقهم ، مع كرهه الشديد للشيوعية المتمثلة بحزب توده الايراني الذي كان يدعو الى انصاف الطبقة العاملة الايرانية ، الا ان وضع الطبقة العاملة في مدة حكم الشاه محمد رضا بهلوي (1941ـ1979م) تختلف عن المدة التي حكم فيها والده الشاه رضا بهلوي .

المبحث الثاني:
التطورات السياسية والاقتصادية في إيران بين عامي (1941 ـ 1953م) وموقف الطبقة العاملة منها

بعد زوال حكم الشاه رضا بهلوي وتنازله عن العرش لصالح ابنه محمد رضا بهلوي [20] في السادس عشر من ايلول عام 1941م ، شهدت البلاد تطورات هامة على جميع الأصعدة ، كان من بينها السماح لعودة السياسيين والمنفيين من الخارج لممارسة نشاطاتهم السياسية وتأليف الاحزاب السياسية، وتم إحياء الحركات العمالية ، وقام السجناء السياسيون بتأسيس الاتحادات العمالية في المدن الايرانية المختلفة ، ولاسيما في الاحواز ـ عبادان ـ اصفهان ـ تبريز ـ طهران[21] .

وعلى اثر ذلك عاد حزب توده الشيوعي لممارسة نشاطه السياسي في تشرين الاول عام1941م ، بعد إطلاق سراح زعمائه وعودة المنفيين منهم ، الذين كانوا يحملون الافكار الشيوعية وتم اعتقالهم ونفيهم في اثناء مدة حكم الشاه رضا بهلوي ، وقد شهد حزب توده نشاطاً عملياً بعد عودته ، فقد اسس الحزب وفي اوائل عام 1942م (مجلساً مركزياً لاتحاد النقابات في ايران)[22] ، وعرف في عام 1944م بإسم (المجلس المركزي الموحد لنقابات العمال الايرانيين) ، وقد ضم هذا المجلس في عام 1946م ما يقارب (400,000عامل) [23] . ومن الاهداف الرئيسة التي كان ينبغي على حزب توده ان يسعى لتحقيقها ، تحقيق وحدة الطبقة العاملة ، وكان ذلك يتطلب قبل كل شيء اتساع حركة النقابات العمالية ودعمها ، فضلا عن ان هناك واجبات كانت تنتظر حزب توده كان من اهمها : تحقيق الاتحاد بين الطبقة العاملة والفلاحين والكادحين والحرفيين والمثقفين التقدميين ، وهم الذين يؤلفون جميعاً القوى الرئيسة في البلاد[24] .

وفي عام 1942م اضرب العمال الايرانيون في العديد من المصانع ومصافي النفط وسكك الحديد ، إحتجاجاً على العمل الشاق والافراط في العمل الاضافي في ظروف الحرب ، وفي الوقت نفسه كان حزب توده يقوم بالدعاية حاثاً العمال على عدم المشاركة في الاضرابات ، منددأ بالذين يدعمون الاضرابات بأنهم (فاشيون) ، وكانت حجتهم في ذلك انه لما كان العمال يقومون بإنتاج حاجيات قوات الحلفاء ، فإن أي اضراب يضر بقضية الحلفاء ويدعم القوات الفاشية عالمياً ، قد يجعل الحزب يؤدي دور مخرب الاضرابات في تلك الحقبة [25] .

ومن جانب اخر حاول مؤسسو حزب توده احتواء الاتحادات العمالية المستقلة التي ظهرت في كل من تبريز ومشهد ورشت ، من اجل ذلك اسس حزب توده (مجلساً مركزياً) في ايار 1943م برئاسة رضا روسته، مهمته الاشراف على الحركة النقابية العمالية وتوجيهها ، وقد بلغ عدد المشتركين في التظاهرات والاجتماعات التي نظمها الحزب في خريف عام 1944م ما لا يقل عن نصف مليون شخص ، وفي احتفالات الاول من ايار 1945م استطاع الحزب ان ينزل الى الشوارع (80,000 عامل) وفي الثلاثين من ايار من العام نفسه ، نظم اول اضراب كبير لعمال شركة النفط الانكلو ايرانية في كرمنشاه استمرت لمدة ستة ايام[26] . وقد نشط العمال في السنوات الاخيرة من الحرب العالمية الثانية ، في تنظيم اضرابات عديدة بسبب تدني الاجور وظروف العمل السيئة ، وتركزت تلك الاضرابات في طهران ومناطق انتاج النفط في جنوب غرب البلاد[27] . مما يوضح قوة حزب توده في تحريك العمال للمطالبة بحقوقهم بواسطة الضغط على الحكومة الايرانية في وقت كانت البلاد تمر بأزمة اقتصادية بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية .

وإستطاع حزب توده واتحاد النقابات المركزي ابعاد عناصر الفساد ودعاة الفرقة والانشقاق عن القيادة ، والمبادرة الى الانضمام الى الاتحاد المركزي ، وكان ذلك سبباً في ان يصل عدد اعضاء النقابات الداخلة في الاتحاد الى (150الف) شخص في عام 1944م ، وفي هذا الوقت كان اتحاد النقابات يناضل من اجل تنفيذ قانون العمل [28].

ومع اتساع الحركة الديمقراطية في ايران ، بدأت الاوساط الرجعية تشن هجمات عنيفة على القوى التقدمية ، ولاسيما على الطبقة العاملة ومنظماتها ، كما اقدمت تلك العناصر بمساعدة الاستعمار والقوى الامنية على تأليف نقابات ومنظمات اخذت على عاتقها مهمة القضاء على المنظمات الديمقراطية والعمالية في ايران ، وقد افلحت بمعونة القوى الامنية في مهاجمة مراكز الحزب والنقابات في اصفهان ويزد والاحواز وشاهي وسمنان وهمدان وغيرها من المدن الايرانية ، واتلاف ما يقع تحت يدها ، واعتقال العناصر الفعالة فيها ، ومع كل هذه الضغوط فإن الحركة العمالية اخذت بالاتساع في أعقاب النصر الكبير الذي حققه الاتحاد السوفيتي ودول الحلفاء على المانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية ، ففي غضون عامي1945و1946م كانت في اذربيجان وكردستان حركة ديمقراطية، وقد ادى ظهور الحركة الديمقراطية في تلك المناطق الى تأليف نقابة عمال النفط ، التي كان لنشاطها

العلني والتحاقها بالاتحاد المركزي اثر كبير في الحركة[29] . الامر الذي يوضح دور حزب توده المدعوم من الاتحاد السوفيتي في المطالبة بحقوق العمال الايرانيين .

ومن جانب اخر قامت الحكومة الايرانية عام 1945م بإرسال وفد لتمثيل ايران في (مؤتمر العمل الدولي) ، الذي عقد في جنيف آنذاك ، وقد اتاحت هذه الفرصة للمسؤولين الايرانيين تكوين فكرة افضل عن اهمية القوى العاملة في التطور الاقتصادي والسياسي للبلاد ، ولذلك حولت الحكومة الايرانية (مديرية العمل العامة) الى (وزارة العمل والدعاية) ، لمواجهة احتياجات ومطالب العمل المتزايدة ، وقد ادت وزارة العمل في العام نفسه دوراً بارزاً في خدمة مصالح العمال ، ومن ضمن انجازاتها المتقدمة ، وضع (قانون الضمان الاجتماعي للعمال) ، وبناء مساكن الدخل المحدود للعمال ، وافتتاح صفوف لتعليم العمال ، واعداد برامج لتأهيل العمال لاعمال معينة[30] .

استمرت الحركة الاضرابية للعمال بعد الحرب العالمية الثانية ، حتى إخترقت جميع الحواجز ، وعبَرت عن تضامن طبقي رائع بين العمال ، وكانت الفيدرالية النقابية الجديدة التي يسيطر عليها حزب توده تضم (275000عضواً) ، وبحلول عام1946م اصبحت تضم (186 نقابة) و(335000عضواً) ، وفي العام نفسة شارك (65000) من عمال النفط في الاضراب ، نال على اثره العمال حقوقهم الاساسية مثل رفع اجور العمل ، وتحسين الاوضاع الصحية ، وقد شارك في الاضراب عمال النفط من الاحواز وعمال النسيج في بعض المدن الايرانية ، ومن المشاركين من كان ينتمي الى قطاعات اخرى ليست لها صلة مباشرة بقطاع النفط ، وكانت الحكومة ضعيفة حينها يقابلها ضغط مستمر من العمال ، لذا طرح حزب توده عدداً من المطالب الاصلاحية على المجلس (البرلمان) وشمل ذلك الحقوق النقابية والغاء العمل الاضافي ، و(48ساعة) عمل في الاسبوع واجر ادنى ، وتم قبول جميع تلك المطالب[31] . بعد ان الفت الحكومة الايرانية لجنة للنظر في تلك المطالب ، فكان ان توصلت اللجنة بعد دراسة الموضوع إلى أن مطالب العمال مشروعة ، واوصت شركة النفط الانكلو ايرانية بوجوب التفاوض مع ممثلي العمال بشأن زيادة الاجور وتحسين احوال العمل ودفع اجور ايام الاضراب ، ووجوب توقيع قرار مع ممثلي اتحاد النقابات المركزي في الاحواز بشأن تطبيق قانون العمل في جميع مؤسسات الشركة[32].

وقد صادقت حكومة قوام السلطنة[33] في حزيران 1946م على مشروع (قانون العمل)، الذي حدد ساعات العمل اليومي للعامل بثمان ساعات فقط ، واقر حق العامل بالتمتع بعطلة نهاية الاسبوع ، واسبوعين اجازة في السنة ، ومنع تشغيل الاطفال الذين هم دون سن الثالثة عشر من العمر، كما نص القانون على تأليف لجنة تمثل العمال واصحاب العمل والدولة في كل مؤسسة صناعية ،مهمتها البت في مطالب العمال قبل شروعهم بالإضراب ، وتقرر عرض مشروع القانون على المجلس (البرلمان) في دورته القادمة لإقراره ، الا ان القانون بقي حبراً على ورق[34] . وفي العام نفسه أصدرت وزارة العمل قوانين للإشراف على تكوين نقابات العمال ، وتنظيم نشاطها ، واستوعبت كثيراً من النقابات الموجودة في اتحاد سمته (الاتحاد الحكومي لرعاية العمال الايرانيين)[35] . وفي عام 1947م اصدرت الحكومة الايرانية تشريعات عدة لتنظيم العمل ، الا ان تلك التشريعات أهملت هي الاخرى[36] .

وتزامناً مع تأسيس وزارة العمل ، وكذلك المصادقة على قرار قانوني للعمل عام 1946م اسست حكومة قوام السلطنة أهم اتحاد غير سياسي مناهض للشيوعية يسمى (اتحاد افريدة لوزراء العمل والاعلام) وذلك لمواجهة النفوذ المتنامي لحزب توده الشيوعي والمجلس المركزي الموحد ، وفي منتصف عام 1946م بدأ اتحاد النقابات العمالية المعروف (بالأسكي) نشاطه ،وانتمى هذا الاتحاد عام 1949م الى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة[37] .

وعلى اثر ذلك استمرت اضرابات العمال ، ففي الرابع عشر من تموز 1946م وقع اضراب بين العاملين لدى شركة النفط الانكلو ايرانية ، قدر عدد المشتركين فيه مايقارب مئة الف شخص ، رفعوا شعارات تندد بتدخل الشركة في شؤون ايران السياسية ، وتطالب بإبعاد الحاكم العام للمنطقة ، (مصباح فاطمي) الذي كان الناس يعدَونه عميلاً للشركة ، ومما يؤسف له حقاً أن اتباع بعض رؤساء العشائر المرتبطين بالشركة والبريطانيين ، بصورة او بأخرى ، قد اشتركوا في الهجوم على المضربين الذين فقدوا على اثره (46قتيلاً) و(170جريحا) ، وبهذا الاسلوب تم القضاء على الاضراب الذي يصفه المطلعون بأنه واحد من أكبر الاضرابات العمالية وانجحها في ايران ، بل واحد من اخطر الاضرابات في الشرق الاوسط كله [38] ، الامر الذي يؤشر قوة الحركة العمالية ومطالبتها بتحقيق العدالة والضغط المتزايد على شركة النفط الانكلو ايرانية لوضع حد لتدخلها في الشؤون الداخلية الايرانية .

وكان من جراء هذا النشاط ان تم في ايلول 1946م قبول الاتحاد المركزي لنقابات عمال ايران عضواً في المكتب التنفيذي لاتحاد النقابات العالمي ، وكان لهذا الامر اهمية بالغة بالنسبة للحركة الديمقراطية والعمالية في الشرقين الادنى والاوسط[39] .

ومن جهة اخرى اثر انسحاب قوات الحلفاء من ايران على قطاعات صناعية عديدة كانت تعتمد على الانتاج الموجه للحرب ، واثرت البطالة الناتجة عن ذلك على نفسية العمال ، وقلصت من النشاط النقابي ، فقد توقف الانخراط في النقابات ، وبدأ في الانحدار ، وإثر الهزائم في اذربيجان وكردستان[40] اصيب العمال بالإحباط ، وانخفضت العضوية في حزب توده بشكل كبير[41] وفي غضون عامي1947 و1948 م تم تدمير عدد لا يحصى من مراكز اللجان المحلية لحزب توده وللنقابات العمالية ، والقي بمئات الاعضاء في السجون ، ومنع اقامة أي اجتماع او مهرجان او احتفال[42].

وفي الرابع من شباط 1949م تعرض الشاه محمد رضا بهلوي لمحاولة اغتيال[43] ، وقد نسبت التهمة الى حزب توده الشيوعي ، وفي اليوم التالي عدَ حزب توده ملغياً وخارجا عن القانون بصورة رسمية واعتقل على اثر ذلك عددُ من اعضائه ، وأعقب هذا الاعتقال في الثاني من اذارمن العام نفسه محاكمة اربعة عشرشخصا من اعضاء حزب توده البارزين ومن بينهم نورالدين كيا نوري - زعيم احد اتحادات توده للعمال- [44] وفي الاتجاه نفسه إعتقلت الحكومة كوادر (المجلس المركزي لاتحاد نقابات العمال) وعدَت وجود الاتحاد غير شرعي وخارجا عن القانون[45] ، وهذا ما جعل حزب توده ينتقل الى العمل السري ، وهرب عدد من قيادييه الى الاتحاد السوفيتي واوربا الشرقية ، وبعد حظر حزب توده استمر العمل تحت غطاءات تنظيمية مختلفة ، وهذا ما ترك ساحة العمل الوطني احتكاراً لمصدق[46] وحده[47] .

اما الحكومة الايرانية فمارست من جانبها حقوقها في السيادة الوطنية على البلاد في جو اكثر حرية بعد انسحاب قوات الحلفاء من البلاد ، ولذلك قامت بتقديم المسودة الاولى لقانون العمل الى المجلس للتصديق عليها ، وبعد إجراء بعض التعديلات ،صادق المجلس في النهاية على هذه المسوَدة واحالها الى الحكومة في السابع من حزيران1949م[48] ، وقد و'سعت بنود قانوني العمل لعامي 1946 و1949م فقد اوجد صندوق المساعدة الطبية لحالات المرض خارج اوقات العمل ، وصندوق المساعدة المشتركة في حالات زواج العمال ولمساعدة من كان يعيلهم عامل متوفٍ او اصابه العجز، او عامل عاطل عن

العمل ، او عاملة تمر في مرحلة الحمل و الوضع ، او عامل لا يستطيع سد نفقات معيشة اسرته ، او عامل تقاعد عن العمل ، و المساهمة في نفقات جنازة عامل او جنازة احد افراد اسرته ، غير ان قانون العمل لعام 1949م كان ينقصه بند هام يضعه موضع التنفيذ الفعلي ، اذ ان مفعوله كان يتوقف على مدى الاقتناع به ، فضلا عن ان بنوده المتعلقة بالضمان الاجتماعي تم تعديلها بموجب قانون الضمان الاجتماعي الذي صدر في الحادي والعشرين من كانون الثاني 1953م[49] .

واستمرت الاضرابات العمالية في تلك المدة على الرغم من حظر حزب توده وتقليص دوره في تحريك العمال ، فقد انفجرت اضرابات عمالية كبيرة في حقول النفط عام 1951م ونمت التحركات النقابية بانتظام ، رداً على التقليص في الاجور ، وبلغ عدد المضربين (45000عامل) ، مما دعا الحكومة الايرانية الى اعلان حالة الطوارئ ، لكن الاضرابات انتشرت بشكل كبير ، وعندما وعدت شركة النفط بإعادة الاجور الى ما كانت عليه ، تم ارجاء الاضرابات الى اشعار اخر ، ولكن إتضح أن الشركة كانت تستعمل التأخير كتكتيك فقط ، ومرة اخرى اندلعت الإضرابات بمساندة الآلاف من العمال من مراكز صناعية اخرى، وكان الضغط الجماهيري في ازدياد لحمل مصدق على تأميم شركة النفط الانكلو ايرانية[50] ، وبالطبع ادى اعضاء حزب توده دوراً حيوياً في التحركات العمالية للمدة بين عامي 1951 – 1953م ، و ازداد عدد الاضرابات الكبيرة مرة اخرى بالتوازي مع ارتفاع العضوية في النقابات ، اذ تمثلت المطالب النقابية في رفع الاجور ، والحقوق النقابية ، غير أن الحركات كانت تتجه نحو مواجهة الدولة نفسها فحدثت سلسلة من المواجهات مع الشرطة مع كل تحرك عمالي جديد ، وانتشر التضامن الطبقي بين العمال بمختلف شرائحهم ومناطقهم ومهنهم[51] .

وكان من شأن اضرابات عمال النفط والاجتماعات العامة التي شملت المدن الايرانية برمتها ،ان دفعت المجلس في اواخرشهر نيسان من عام 1951م الى المصادقة على تنفيذ قانون التأميم[52] ، ومع أن حزب توده كان آنذاك يزاول نشاطه سرياً ، الإ أنه كان الروح المهيمنة والقوة المتزعمة للطبقة العاملة في تأييدهم لحركة التأميم[53] .

وبعد انقلاب اب 1953م[54] ، وعودة السلطة السياسية مرة اخرى الى البلاط الملكي ، تدهورت مكانة العمال ، على خلاف مكانة ارباب العمل ، ولم تكن هناك أية ضوابط حول القوانين النقابية سوى القانون الخاص بحركة

الدستور ، الذي ينص على حرية الاجتماعات ، ومنذ ذلك الوقت أدرجت القوانين المذكورة اعلاه في مجموعة قوانين العمل [55] .

وتلخيصاً لأسباب الانقلاب على حكومة مصدق في التاسع عشر من اب1953م ، يمكن القول ان الانقلاب كان يمثل الهزيمة الاستراتيجية لحركة التحرر، وان اهم سبب للهزيمة ، هو غياب العامل الذاتي ، أي الطليعة الثورية للشعب في صفوف البرجوازية الوطنية وفي الحركة العمالية [56] .

ويبدو أن الحقبة الممتدة من بداية تسنم الشاه محمد رضا بهلوي وحتى انقلاب مصدق عام1953م قد شهدت انتعاشاً للطبقة العاملة الايرانية ، بكثرة القوانين المتعلقة بالعمال ، التي تم الحصول عليها بصفتها مكاسب مهمة بعد حركات واضرابات مختلفة قام بها العمال في اماكن مختلفة من ايران ، ولاسيما اضرابات عمال النفط ، التي اجبرت الحكومة الايرانية لتحقيق مطالبها ، وكان حزب توده قد ادى دوراً واضحاً في تلك الاضرابات ، الا ان وضع الطبقة العاملة اصبح يختلف تماماً بعد اجهاض قرار تأميم النفط للمدة ما بين عام 1954م و قيام الثورة البيضاء عام 1963م.

المبحث الثالث:

الطبقة العاملة ما بعد مصدق وحتى اعلان الثورة البيضاء 1954 —1963م

تعرضت الطبقة العاملة الايرانية والتي كانت تعمل في مجالات النفط وسكك الحديد والحياكة والبناء في كل من مدن عبادان واصفهان وتبريز لتغييب كامل على يد القمع الذي تلا الاطاحة بمصدق ، وبذلك انقطعت البروليتاريا[57] عن ذاتها ، ولم يرتفع صوتها ، ولم يكن بالإمكان انشاء نقابات علنية ، اما النقابات السرية فانها فقدت مبررها بالتعريف ، اذ لم يكن بوسعها الاستفادة مما يفترض ان يتيحه القانون ، ونظراً لفقدان التواصل العمالي بين جيلين عماليين ، بسبب ضآلة العمل السياسي الموصل من جهة ، وشعور الجيل القديم الذي ناضل مع حزب توده ، بالخيبات والهزائم من جهة اخرى ، بدأ القطاع الاهم في الطبقة العاملة في ايران ، ولاسيما أولئك الذين هم بين سن (18 و30سنة) ، يتمتعون بأدنى مستويات الوعي الطبقي[58] .

ومن جانب اخر كانت الحركة العمالية في ايران تخضع للقوانين العامة للحركة العمالية العالمية ، ولكنها تمتاز بعدد من الملامح الخاصة الناشئة عن خصائص التطور الاقتصادي والسياسي والتاريخي لإيران ، ومما يستأثر باهتمام كبير هو مجموع الطبقة العاملة الايرانية ، اذ وصل عددهم في عام

1956م الى ما يقارب (1300,000 ـ 1400,000 عامل) كما ورد في دليل ((Iran Al Manac)) التقويم الإيراني لعام 1961م ، الذي حدد المجموع العام في مختلف الفروع الصناعية في النقل والمشاغل الصغيرة وانواع الحياكة اليدوية بـ (1370,000 عامل) ، واشير الى (342,000 عامل) منهم بوصفهم عمالاً فنيين[(59)] .

أما بشأن توجه الحكومة الايرانية نحو تعديل قانون العمل لعام 1953م فإنها بدأت تبحث في ايجاد قانون بديل عنه ، ولكي تحمي مصالح العمال بشكل اكثر فعالية ، طلبت من "منظمة العمل الدولية" تزويدها بمستشار ، وقد وصل هذا الاخير بالفعل الى ايران في تشرين الاول 1957م ، وقدم تقريره بهذا الصدد في حزيران 1958م ، واستناداً لهذا التقرير تقدمت الحكومة الى المجلس بمشروع قانون تمت الموافقة عليه تحت اسم "قانون العمل لسنة 1959م" ، وقد تألف هذا القانون من 14 فصلاً و69 مادة ، وكان من حيث المحتوى مماثلاً لقانون سنة 1949م[(60)] .

وبصدد التجمعات المهنية والنقابات والاتحادات فإن وجودها انعدم في إيران في تلك المدة ، وذلك لأسباب سياسية تتعلق بخوف الشاه محمد رضا بهلوي منها على نظامه ، وذلك لاعتبارات قد تكون من ضمنها الخوف من المتضمنات الشيوعية التي تحملها امثال هذه التجمعات او التنظيمات ، ولم يكن هذا الخوف من دون مبرر واقعي على كل حال ، اذ اثبتت الوقائع بما لا يقبل الشك وكذلك تاريخ هذه الحركات ، تأثر هذه التجمعات العميق بالأفكار الشيوعية وذلك في ارتباطها بالاتحاد السوفيتي ، مما ادى من ثم الى انكار كل حق تجاه هذه الطبقات في اقامة التجمعات الخاصة بها ، وكذلك مع أي نشاط سياسي مستقل لها ومن أي نوع ، وقد شهد عام 1957م قمع أي نوع من هذه النشاطات ومعها ايضاً حتى تلك التنظيمات التي اقيمت بأشراف النظام ، وقد تميزت السنوات التي تلت نفاذ قانون العمل لعام 1959م ـ الذي يعد الاساس الذي بنيت عليه الاتحادات الموجهه من قبل الحكومة الايرانية ، التي تنص على وجوب موافقة وزارة العمل على مثل هذه الاتحادات شرطاً لازماً من اجل اقامتها [(61)] .

اما بشأن وضع العمال الأجرَاء في ايران ، فإن مايقارب (35%) منهم كانوا يعملون بصورة رئيسة في صناعة النسيج وحياكة السجاد ، وكذلك في مزارع الشاي والقطن وفي انتاج الحرير، والنساء والاطفال يكسبون من عملهم المساوي لعمل الرجل اجوراً اقل ، وبحسب المعطيات الرسمية ، فإن

متوسط الاجر في عام 1960 ـ 1961م كان بحدود (2000ريال)شهريا [62] ، وآنذاك كان سعر الكيلو الواحد من اللحم مثلاً (120 ريالاً) ، وكيلو الخبز (10ريال) [63] ، الامر الذي يشير الى حالة البؤس التي كان يعيشها العامل الايراني في اجور متدنية يقابلها ارتفاع في اسعار المواد الغذائية مع سكن غير مناسب.

وفيما يتعلق بقانون الضمان الاجتماعي ، فإن مرسوم الضمان الاجتماعي في عام 1953م عدِل عام 1955م ، واضيف اليه بعض البنود ، ثم عدل مرة ثانية عام 1960م ، وصدق عليه تحت اسم (قانون الضمان الاجتماعي للعمال) ، الذي عدل بدوره عام 1963م ، وبموجب مرسوم عام 1960م ، انشأت الحكومة (وكالة الضمان الاجتماعي للعمال) (WSIO) ، لتتولى تنفيذ برنامج الضمان الاجتماعي الالزامي الذي وضعته الحكومة ، وألزم هذا المرسوم كلَ رب عمل ، بالتأمين على عماله لدى هذه الوكالة ، بغض النظر عن صيغة العقد بينه وبينهم وطبيعته ومفعوله وذلك بدفع الاجور لهم (سواء بالنقد أم بالعينة)،(الفصل الأول / المادة 3) وقد نص هذا المرسوم على تمويل برنامج الضمان بمساهمة مقدارها (18%) من إجمالي اجور العمال ، على أن يدفع رب العمل (13%) ، بينما يدفع العامل (5%) ، (الفصل الثالث / المادة 21) ، وتقوم (وكالة الضمان الاجتماعي للعمال) مقابل ذلك بالخدمات الاتية :

ـ دفع نفقات وتعويضات اصابات العمل والامراض المهنية ، والاصابات والامراض خارج العمل ، وتقديم خدمات رعاية الامومة لمن دفع اقساط التأمين لمدة (90يوماً) على الاقل ، تسبق مباشرة تاريخ المرض او الولادة .

ـ منح مساعدات زواج مالية لدى تزويج العامل للمرة الاولى ، بشرط ان يكون هذا العامل قد واظب على دفع اقساط التأمين لمدة 24شهراً في السنوات الخمس التي تسبق الزواج .

ـ تقديم منح ماليه لمن يتقاعد من العمال .

الا ان وجود مثل هذا البرنامج لم يكن يعني بالضرورة الموافقة بشكل كامل على بنوده ، فقد كان الشك متبادلاً بين الجهات المسؤولة عن البرنامج ، التي كانت تعتقد بأن بعض العمال كانوا يستغلون مزايا القانون الجديد ، وبين بعض العمال الذين كانت لديهم القناعة بأن حقوقهم الشرعية لم تنفذ كاملة ، كما ان بعض العمال لم يدركوا تماما المزايا التي يوفرها البرنامج[64] .

من جانب اخر لم تكن قبل عام 1963م التنظيمات الخاصة بأرباب العمل على شكل نقابات ، وانما كان عدد من اصحاب الصناعات بطهران واصفهان وتبريز يعقدون بعض الاجتماعات في غرفة التجارة للبت في امورهم ونشاطاتهم ، إذ كان هناك عدد من النقابات الرسمية المسجلة ، التي لم يتجاوز عددها اصابع اليد [65] .

وفي عام 1962م طرح الشاه محمد رضا بهلوي برنامجاً اطلق عليه اسم (الثورة البيضاء) او (ثورة الشاه والشعب)[66] ، وقد تمت المصادقة على هذا البرنامج في استفتاء شعبي جرى في السابع والعشرين من كانون الثاني 1963م[67] ، وقد تضمن هذا البرنامج في احدى فقراته الموافقة على لائحة قانون إشراك العمال في أرباح الوحدات الانتاجية والمصانع[68] . وقد تألف قانون توزيع الارباح المذكور من عشرين مادة ، وشمل كل العمال الذين استفادوا من قانون العمل لسنة 1959م ، ونص هذا القانون على تخصيص (20%) من صافي ارباح المصانع ليتم توزيعها على العمال بحسب الاقدمية او الاولوية ، وبحسب سلم الاجور ، كما حدد مسؤوليات كل من المؤسسات الحكومية وارباب العمل والعمال وطريقة فض الخلافات بين تلك الاطراف ، فضلاً عن بنود اخرى[69] . وهكذا دخلت ايران في مرحلة جديدة من العلاقات الصناعية كان متوقعا لنظام مشاركة الارباح الذي يحميه القانون ان يخلق اساسا متينا للتصنيع السريع المنشود في البلاد ، وأن يرفع مستوى معيشة العمال ، وأن يساهم مع الاجراءات الاصلاحية الاخرى في الإسراع بإنجاز خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إيران[70] .

ويتألف قانون المشاركة في الأرباح من تسع عشرة مادة تحدد مسؤوليات كل من الوكالات الحكومية والمستخدمين وارباب العمل ، وكيفية تسوية الخلافات التي قد تنجم عن تنفيذ هذا القانون ، وقد اتضحت بعض نقاط الضعف في هذا القانون اثناء تنفيذه ، وبرزت مشاكل اخرى لم يأخذها القانون بالحسبان ، ولذلك قامت الحكومة بإعداد تسعة ملاحق اضافية صادقت عليها اللجنة التشريعية (في المجلس ومجلس الشيوخ) عام 1964م وأضيفت الى صلب القانون ، والجدول الاتي يوضح درجات قانون المشاركة في الارباح[71] .

جدول (1)

درجات قانون المشاركة في الارباح

المعيار رقم (1) مدة الخدمة	الدرجة	المعيار رقم (2) الاجور	الدرجة
سنة واحد كاملة (من سنة الى خمس)	1	حتى 35 ريال	1
سنوات كاملة	3	من 35 – 60 ريال	3
من خمس سنوات الى عشر سنوات كاملة	4	من 60 – 80 ريال	4
اكثر من عشر سنوات	5	اكثر من 80 ريال	5

ويبدو أن حال الطبقة العاملة في ايران لم يكن في وضع تحسد عليه في الحقبة ما بين عامي 1954–1963م ، على الرغم من تشريع بعض القوانين التي تخص العمال ،الامرالذي جعل الطبقة العاملة تطالب بالمزيد من الحقوق استمرت في المدة ما بعد الثورة البيضاء وحتى سقوط النظام البهلوي للحقبة ما بين عامي 1964 – 1979م .

المبحث الرابع:
دور الطبقة العاملة في ايران للمدة ما بعد الثورة البيضاء وحتى سقوط النظام البهلوي1964 - 1979

اتصفت المرحلة ما بين عامي 1964 – 1979م بتوضيح استراتيجية الشاه في بناء (الحضارة الكبرى) التي استهدفت جعل ايران قوة كبرى ، ومستخدماً(الثورة البيضاء) أداةً لتحقيقها ، في تلك المرحلة ايضا تدعمت

امكانيات ايران المالية نتيجة للزيادة الهائلة في عوائد الصادرات النفطية التي افرزتها (الثورة النفطية)في عام 1973م ، وكان من بين استراتيجية الشاه ، توسيع قاعدة التصنيع ولاسيما الكبيرة منها ، و اعطاء دور اكبر للشركات الاجنبية متعددة الجنسية[72] .

وفي مجال عناية الحكومة الايرانية في تحسين اوضاع العمال ، عقد في طهران في مايس 1967م مؤتمر العمل الايراني الثالث ، الذي حضره (2350)عاملاً ، وقد اكد وزير العمل الايراني (مويني) : "ان على العمال العمل اكثر وتحسين قدراتهم ورفع الانتاجية في محاولة لدفع ديونهم للشاه "[73]، وكان عقد المؤتمر خطوة جيدة من جانب الحكومة لتوثيق اواصر العلاقة بينها وبين الطبقة العاملة .

وفي خطوة اخرى باتجاه دعم الطبقة العاملة في ايران ، وافق المجلس الايراني في التاسع والعشرين من كانون الاول عام1968م على معاقبة اولئك الذين يشغلون الاطفال تحت عمر(12سنة) في مراكز صناعة النسيج / السجاد بعقوبة تصل بين (6–12 شهرا) مع غرامة (5000ريال) او أكثر للإدانة الاولى ، اما بالنسبة للإدانة الثانية فسيكون الحكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة تصل الى(300,000ريال) ، وطالب القانون الحكومة الايرانية تسهيل تطبيق القانون بعد ان يكون نافذ المفعول في مصانع السجاد والنسيج جميعها ، وكذلك مطالبة الحكومة بتطبيق قانون العمل وبرامج التأمين الاجتماعي[74] .

اما بالنسبة لقانون المشاركة في الارباح الذي أقرَ بعد الثورة البيضاء، فإن عمال صناعة النفط حصلوا على ارباح جيدة ، اذ وصلت هذه الارباح الى(1,726,200,00) دولار في عام 1968 – 1969م ، في حين ان عدد العمال في الستينيات كان (60,000 عامل) ولو طبق قانون المشاركة هنا لكان من المفروض توزيع حد اقصى من تلك الارباح على العمال ، أي ان كل عامل سينال حداً اقصى قدره (5754)دولاراً من الارباح ،الامر الذي كان من شأنه ان يعطل التقدم الاقتصادي والسياسي في البلاد ، اما في الصناعات الاخرى فإن متوسط حصة العامل من الارباح كان اقل من مئة دولار ، وقد حدد وزير العمل والخدمات الاجتماعية أهدافاً عديدة ، منها تحقيق التنمية بازدياد الطلب من المستهلك ، والارقام الرسمية تبين ان متوسط حصة العامل من الارباح قد ازدادت من (1508 ريال) (20,54دولاراً) فيما بين عامي 1963–1964م الى (6663,89رياﻻً) (95,19دولاراً) فيما بين عامين

1970–1971م ، وهكذا فإن متوسط حصة العامل من الارباح قد ازدادت اربعة اضعاف واربعة اعشار في تلك المدة[75] .

وبسبب النمو الاقتصادي في ايران في مطلع سبعينيات القرن العشرين ، عنيت الحكومة الايرانية بالطبقة العاملة وادركت اهميتها في الاقتصاد الايراني ، لذا بدأت الحكومة الايرانية بالانفتاح على الخارج من اجل تطوير الخبرات الايرانية ،فقد صرَح السيد عبد المجيد مجيدي وزير العمل الايراني بأنه سوف يصل ايران في المستقبل القريب وفد مكون من خبراء منظمة العمل الدولية للتعاون مع هذه الوزارة في تنسيق نظام الاستخدام الايراني مع النمو الاقتصادي في البلاد ، وان المكتب المركزي للمنظمة المذكورة قد ابدى استعداده للتعاون مع ايران ، وتقديم الوسائل اللازمة لتدريب العمال الايرانيين على مختلف الصناعات ، وقد شارك السيد مجيدي في الاجتماع السادس والخمسين لمنظمة العمل الدولية في جنيف في حزيران 1971م ، و بحثت المواضيع المتعلقة بالعمال الايرانيين مثل وضع انظمة لاستخدام العمال على مستوى اقليمي ودولي ، وكذلك تحسين شروط العمل ووسائل تدريب العمال[76] ، علماً ان العمال الايرانيين كانوا مقسمين على ثلاثة اقسام : البناء ، الصناعة والمعامل ، والنفط[77] .

وفي خطوة من جانب الحكومة الايرانية ، قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام 1972م بإجراء محادثات مع اليابان حول ايفاد عمال وفنيين ايرانيين للتدريب لديها ، وفقاً لاتفاقيات سابقة معقودة بين البلدين ، و منحت حكومة المانيا الغربية زمالات الى ايران لايفاد عدد كبير من العمال الايرانيين للتدريب في المانيا الغربية ، اذ تم ايفاد (2500 عامل) ايراني الى المانيا في ألمدة مابين عامي(1968-1972م) ، وعاد منهم حتى عام 1972م (1700عامل) ، ومن جانبها قامت وزارة العمل الايرانية بتأسيس مؤسسة لتدريب العمال الايرانيين من الناحية الفنية والعلمية[78] .

وعلى الرغم مما قدمته الحكومة الايرانية للطبقة العاملة من منجزات ، الا ان العمال الايرانيين كانوا يفتقرون لأي شكل من اشكال التعبير السياسي المستقل بسبب السيطرة القوية التي فرضتها الدولة ، والتدخل الواسع في نواحي نشاطات هذه المنظمات من قبل عناصر السافاك SAVAK (جهاز المخابرات الايرانية) ، فضلاً عن فقدانها لعنصر المقاومة المهم بسبب تحريم الاضراب ، كما نص علية قانون العمل ، والتعامل القاسي والعنيف الذي لا يتناسب وطبيعة وحجم الاضرابات التي يمكن ان تحدث بصورة غير

شرعية[79] . فحتى عام 1972م تم تشكيل (519) صنفاً للعمال و(7) اتحادات عمالية ، بحسب التعليمات الحكومية ، و لا يحق لهم التدخل في الامور السياسية ، وان بعض ممثلي الاتحادات المذكورة كانوا اعضاء في جهاز السافاك[80] .

اما اهم اضراب قام به العمال الإيرانيون فقد جرى في عام 1972م ، اذ اضرب 400 عامل في معمل صناعة الاقمشة في كرج قرب طهران ، ففي التاسع والعشرين من نيسان من العام نفسه ،اضرب عمال هذا المعمل احتجاجاً على ظروف العمل الصعبة وقلة الاجور ، واتجهوا الى طهران ، اذ قام رجال الامن ومعهم الشرطة والجيش بفتح النار عليهم ، مما ادى الى مقتل وجرح المئات من العمال[81] . وهذا يُعد الاضراب الاول الذي يحدث في تلك الحقبة ، نظراً للسيطرة البوليسية على اوضاع العمال الايرانيين آنذاك ، مع عدم وجود نقابات حرة تمثلهم .

ومن جانب اخر اضيف في عام 1975م مبدأ توزيع اسهم على العمال الى مبادئ (الثورة البيضاء)، وفي تموز من العام نفسه ، اختار الشاه ان ينسق ويساند مشروع مساعدة للشركات الكبيرة لبيع اسهم الى عمالها ، ووضعت قائمة تضم (320 شركة) شملها المشروع ، الذي كان يقضي بأن تتنازل هذه الشركات عن (49%) من اسهمها في مدة ثلاث سنوات الى عمالها ، و وزعت هذه الاسهم على مجموعة من العمال ، والتي كانت تتمتع بالفعل بوضع متميز نسبياً من حيث دخولها النقدية ، ولم يشمل المشروع الغالبية المحتاجة من العمال التي تمثل (85%) من عمال الصناعة ، الذين كانوا يعملون في مشروعات صغيرة الحجم[82] .

ادت النجاحات الكبرى للاقتصاد الايراني الى اشتداد قوة البروليتاريا ، اذ نتج عن نمو مداخيل النفط نمواً هائلاً للصناعة الايرانية ،التي حققت قفزات كبرى اثر ارتفاع اسعار النفط في عام 1973م ،فقد نما الدخل الوطني بنسبة(33,9%) في الاعوام 1973 – 1974م ، وبنسبة (41,6%) في الاعوام 1974 – 1975م ، وشهدت الصناعة ايضا نموا سريعا بالتوازي مع حجم الطبقة العاملة ، ولم تتسع قاعدة الطبقة العاملة فحسب ، بل كانت فتية وغضة ، وفي حين كان هناك نمو هائل للصناعة ، كانت التناقضات الاجتماعية تحتد باستمرار ، فقد ارتفع التضخم بشكل كبير ، نجم عن ذلك

اضراب هائل في عام 1977م ، فعلاوة على الاوضاع المزرية للجماهير ، فإن الحكومة الايرانية اعلنت عام 1976م عن برنامج للتخفيض في النفقات ، وعندما قرر الشاه ايقاف برنامج التنمية ، تقلصت مشاريع توسيع الصناعة بنسبة (40%) ،واسفر عن تلك السياسة تضرر اكثر من (40%) من العمال غير المهرة و(20%) من العمال المهرة بالتحاقهم بصفوف العاطلين ، وبارتفاع البطالة انخفضت الاجور بحدة ، واسترجعت الحكومة المساعدات التي كانت قد منحتها للعمال ، وتمثل رد فعل العمال في ازدياد حركة الاضرابات في بعض المدن الايرانية ، فطالب عمال النسيج برفع الاجور والعلاوات[83] ، وكان هناك مليونا عامل يعملون في قطاع الصناعة و ما يقارب المليون عامل يعملون في قطاع التشييد والبناء[84]. وهكذا اثرت الازمة الاقتصادية لعام 1976م في ايران على اوضاع العمال بشكل كبير لم يكن في الحسبان ، فأثر ذلك بشكل سلبي على كثير منهم .

ان زيادة اعداد العاملين في القطاع الصناعي وقطاع التشييد والبناء ، دفعت العديد من شباب الريف للهجرة الى المدينة ، ولما كان معظم هؤلاء المهاجرين هم من العمال غير المهرة ، لذا فقد شكّلوا عبئاً كبيراً على القطاعات الاخرى التي تتطلب نسبة كبيرة من المهارة الفنية ، ولاسيما الصناعات النفطية ، لذلك برزت ظاهرة البطالة الواسعة في ايران ، والجدول الاتي يبين تطور اعداد ونسب القوى العاملة في ايران بين القطاعات الرئيسة للأعوام 1970م و1975م و1979م[85]. جدول (2)

تطور اعداد القوى العاملة الايرانية ونسبها بين القطاعات الرئيسة للأعوام 1970و1975و1979م

السنة	مجموع القوى العاملة (بالآلاف)	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع الخدمات	
		مجموع القوى العاملة (بالآلاف)	نسبتهم الى المجموع%	مجموع القوى العاملة (بالآلاف)	نسبتهم الى المجموع%	مجموع القوى العاملة (بالآلاف)	نسبتهم الى المجموع%
1970	8224	3784	46,0	23,2	28,0	2138	26,0
1975	9299	3926	42,2	2933	31,5	2440	26,3
1979	10297	4043	39,3	3437	33,4	2817	27,3

اما بشأن المهاجرين الفقراء في طهران الذين هجروا الريف من أجل الحصول على فرصة عمل في المدن ، فقد اقاموا في وحدات سكنية متباينة وفي معظم اجزاء المدينة ، لاسيما في اجزائها الجنوبية ، وتتراوح هذه الوحدات السكنية بين مستقرات اصحاب الخيام الى منازل مؤلفة من غرفة واحدة الى غرفتين[86] ، وشهدت مصانع ايران سيلاً من العمال الصغار السن ممن لا تملك أسرهم امكانية تكاليف تعليمهم ، واضطر هؤلاء للعمل المرهق لمدة 10 ــ 12 ساعة يومياً مقابل اجور منخفضة للغاية[87] . وكانت الهجرة من الريف الى المدن على اشدها عامي(1977ــ1978) ، إذ سكن الشباب المهاجرون من القرويين في أكواخ متواضعة في المدن ، الا ان هؤلاء كانوا لا يشعرون بالامن وفي حالة استياء ، لان اجورهم متدنية ، ولاسيما عمّال البناء الذين يكوّنون نسبة عالية من العمال ، فعند انتهاء اعمال البناء يبقى هؤلاء عاطلين عن العمل[88] .

ان الظروف الصعبة التي عاشتها الطبقة العاملة ولاسيما المهاجرين منهم الى المدن ، جعلت الحكومة الايرانية تولي الموضوع اهتماماً كبيراً ، فقد عقد في طهران مؤتمر لوزراء العمل الاسيويين استمر من التاسع عشر من ايلول 1976م حتى الرابع والعشرين منه ، شاركت فيه الهند مع (18) دولة اخرى ، للدعوة الى "الحماية المناسبة " للعمال المهاجرين ، وقد رفعت منظمة العمل الدولية من جانبها تقريراً الى مجموعة الخبراء للتعاون التقني في الحقول التي تخص العمل في الدول الاسيوية والاقليمية والتمهيد للمؤتمر اللاحق لوزراء العمل الاسيويين[89] . وهذا يدل على مدى العناية بالطبقة العاملة المهاجرة وضرورة وضع حد لمعاناتها ، ولاسيما انها كانت تشكل عبئًا على الحكومة الايرانية وعلى حكومات الدول المشاركة في المؤتمر المذكور .

ومن جانب اخر فأن بعض العمال استفادوا من قانون اسهم العمال في ارباح المعامل الذي شُرِّع منذ عام 1964م بصفته احد بنود الثورة البيضاء ، ففي عام 1976م استفاد بحدود (540,000 عامل) من الاقسام الحكومية والخاصة ، اذ استلموا مبلغ(12مليار ريال) من ارباح المعامل الانتاجية ، ويبدو أن الدولة ارادت ان تصل الى هدفين من هذا العمل : ان تقوم بالتأثير على العمال للوصول الى حياة معيشية واجتماعية افضل ، وكذلك من اجل ايجاد جو من المصالحة بين ارباب العمل والعمال والدولة **(90)** .

اما بالنسبة للاتحادات والنقابات العمالية في ايران فقد بدأت بالتزايد في تلك الحقبة ، وعلى الرغم من العدد الكبير والمتزايد من هذه الاتحادات

والنقابات ، التي بلغ عددها (397) عام 1971م ، ووصل في عام 1978م الى ما يقرب من (1023) ، الا ان النتيجة المتحصلة من هذا العدد الضخم من التنظيمات ، ليس في زيادة عدد الطبقة العاملة والمنتمين لمثل هذه الاتحادات ، وانما جاء نتيجة لتشتت الطبقة العاملة الايرانية من ناحية وعزلتها من ناحية اخرى[91] .

وفي خطوة من الحكومة باتجاه وضع قانون جديد للعمل ، بدأت عام 1976م بدراسة ميدانية حول مشروع قانون العمل الجديد ، وتم اعداد وتنظيم هذا المشروع في تشرين الاول 1978م ، ويضم 129 مادة و57 ملاحظة ، وادرج في جدول اعمال مجلس الوزراء ، ولكن بسبب تزعزع الوضع السياسي في ايران ومن ثم احداث الثورة الايرانية ، كل ذلك ادى بالمشروع المذكور الى الاندثار[92] .

وفي اثناء التطورات السياسية التي مرت بها ايران قبيل اندلاع الثورة الايرانية ، فقد قام العمال بإضراب كبير ، بعد قيام قوات الجيش بقتل الآلاف من المتظاهرين في طهران في الثامن من ايلول 1978م (الجمعة الاسود) ، وكان الاضراب بمثابة الشرارة التي الهبت الفتيل في البلاد بأكملها ، وفي اليوم التالي ، توجه عمال مصفاة النفط في طهران بالنداء الى مساندة الاضراب تعبيراً عن تضامنهم مع زملائهم الذين قتلوا في اليوم السابق واحتجاجاً على قانون الطوارئ ، وفي اليوم التالي انتشر الاضراب كالهشيم الى مدن شيراز وتبريز واصفهان و عبادان ، واضرب عمال مصافي النفط في كل مكان ، ثم تحولت مطالب العمال الاقتصادية الى مطلب سياسي ، بعد ان هتفوا : ليسقط الشاه ! ليسقط السافاك ! لتسقط الامبريالية الامريكية ! ، ثم دخل عمال نفط عبادان في الاحواز ـ جنوب البلاد ـ في اضراب ، وتبعهم عمال من غير قطاع النفط في الاحواز ايضا ، الذين التحقوا بالإضراب في اواخر ايلول من العام نفسة ، اذ كانت حركة عمال النفط بالخصوص ، ما يسمى بالشريحة التي تتمتع بالامتيازات من الطبقة العاملة في ايران التي اضعفت النظام ، وقد شلت موجة الاضرابات العارمة آلة الدولة ، الا ان اضراب عمال النفط الذي استمر لثلاثة وثلاثين يوماً ، هو الذي عطل كل شيء تقريباً ، وبين تلك القوة الضخمة للبروليتاريا الايرانية ، فقد كلف اضراب واحد لعمال النفط الحكومة خسائر لا تقل عن (47مليون) دولار يومياً من المداخيل ، اذ قطع العمال الشريان الرئيس لمداخيل الدولة[93] . وبذلك برهنت الطبقة العاملة على قوة تأثيرها الاقتصادي في الدولة ، الذي

انعكس على الجانب السياسي أيضا ، واثبتت الطبقة العاملة انها قادرة على تغيير الوضع القائم في البلاد اذا ما توفرت الارادة لذلك .

ومن عام 1977م الى 1979م ادت البروليتاريا دوراً رئيساً في الاطاحة بنظام الشاه ، الا انه في المراحل الاولى (الى حدود منتصف عام 1978م) يمكن القول ان الحركة العمالية كانت تهيمن عليها الفئات المتخلفة من الطبقة العاملة : العمال غير المهرة ترافقهم البرجوازية الصغيرة (البازاريون)[94] ، والفقراء الحضر (البروليتاريا المهمشة) ، وبما ان العديد من هؤلاء كانوا قد قدموا مؤخراً من القرى ، ويفتقدون الى وعي طبقي صلب ، فقد كان تأثير رجال الدين عليهم سهلاً ، وهذا ما يفسر سبب سقوط قيادة الحركة العمالية في ايدي رجال الدين ، والى حد ما الجبهة الوطنية ، اذ عكس ذلك السمة الطبقية غير المتجانسة والمشوهة لحركة الجماهير التي كانت في بداية يقظتها[95] .

وفي شهر شباط من عام 1979م ادت الطبقة العاملة الايرانية دوراً حاسماً في الاطاحة بالنظام الشاهنشاهي في ايران ، وهذا ما تجسد في اضراب عمال النفط في مدينتي الاحواز و عبادان ، واغلاقهم لأنابيب النفط المصدر للخارج ، غير ان زعماء الثورة لم يشركو المنظمات والاحزاب العمالية واليسارية في السلطة بالحكم الجديد[96] ، الامر الذي جعل الطبقة العاملة تشعر بخيبة أمل نتيجة لذلك ، بسبب الدور المتميز الذي قامت به إبان مدة حكم الشاه محمد رضا بهلوي في مساندة الحركة الوطنية ، وعدم اعطائها الدور الذي يتناسب مع حجمها المذكور .

الخاتمة:

بعد دراسة الطبقة العاملة في ايران في مدة حكم الشاه محمد رضا بهلوي 1941 – 1979 م ، توصلت الدراسة الى ما يأتي:

- ❖ لم تلق الطبقة العاملة الايرانية عناية كبيرة من لدن الشاه محمد رضا بهلوي ، وظل العامل الايراني محروماً من أبسط حقوقه التي يتقاضاها اقرانه في دول أخر ، فكان عليه خوض نضال مرير بغية تحقيق مطالبه .

- ❖ على الرغم من قيام حزب توده الشيوعي ، الذي مارس دوره السياسي بعد تسنم الشاه محمد رضا بهلوي السلطة في ايران عام 1941م ، باحتواء الطبقة العاملة وتبني مطاليبها عام 1949م ، الا ان استجابة

الشاه وحكومته لمطالب الطبقة العاملة ظلت دون مستوى الطموح ، اذ لم تشرع قوانين تنصف الطبقة العاملة بما يتناسب وحجمها في البلاد ، بأستثناء" قانون العمل " لعام 1949م .

- ❖ بعد حظر حزب توده ، الذي كان يدعم مطالب الطبقة العاملة الايرانية ويقود التظاهرات و الاضرابات العمالية بغية الحصول على مطاليبها ، لم تنقطع الحركة العمالية في ايران بعد ذلك ، اذ وقف العمال الى جانب " الجبهة الوطنية " التي كان يقودها الدكتور محمد مصدق ، وساهموا مع الجبهة الوطنية في حركة تأميم النفط الايراني 1951 – 1953م .
- ❖ على الرغم من ان الطبقة العاملة تعرضت الى الضغط الشديد بعد اجهاض قرار تأميم النفط واسقاط مصدق ، الا انها مارست دورها النضالي فيما بعد ولكن من دون وجود منظمة او اتحاد عمالي ينظم عملها ، فكان نشاطها محدوداً بعد ذلك ولكن حركة الاضرابات والتظاهرات كانت مستمرة ولو بشكل ضعيف ، مما جعل الحكومة الايرانية تتنبه لمطالب العمال ، فشرع المجلس (البرلمان) قانون العمل عام 1959م .
- ❖ تُعد المدة ما بين عامي 1963 – 1976م مدة الاستقرار والهدوء للطبقة العاملة الايرانية ، اذ ان الحقوق التي منحت للعمال وكذلك الفلاحين وفقا لبنود "الثورة البيضاء" لعام 1963م ، فضلاً عن الشدة التي اتبعتها السلطة عن طريق جهاز السافاك (المخابرات الايرانية) بإتجاه مثيري الاضرابات والتظاهرات ، قد جعل الطبقة العاملة في حالة سبات ، ولاسيما ان البلاد قد شهدت انتعاشاً اقتصادياً بعد عام 1973م بسبب ارتفاع اسعار النفط اربعة اضعاف بعد الحرب العربية الاسرائيلية في العام المذكور، فإنعكس ذلك ايجاباً على الطبقة العاملة ، فضلاً عن حصول العمال على ارباح المعامل الانتاجية بحسب ما جاء في بنود الثورة البيضاء .

- على الرغم من حالة الاستقرار والهدوء التي شهدتها الطبقة العاملة الايرانية ، الا ان الرياح جاءت بما لا تشتهي السفن ، اذ ان الازمة الاقتصادية الخانقة التي مرت بها ايران عام 1976م ، قد قلبت الوضع الاقتصادي المستقر الذي عاشه العامل الايراني ، ولاسيما بعد اضطرار الحكومة الى ايقاف العديد من المشاريع الاقتصادية ضمن الخطة التنموية الخامسة (1973 ـ 1978م) ،فسرَح عدد من العمال ، واصبحوا من دون عمل ، مع ظروف معيشية قاسية اجبرتهم على القيام بإضرابات واحتجاجات طالت معظم قطاعات الاقتصاد الايراني ، ووجد هؤلاء العمال الفرصة مواتية لهم للتعبير عن سخطهم واستيائهم من الشاه وحكومته ، فارتموا في احضان المؤسسة الدينية ، التي كانت هي الاخرى ناقمة على النظام السياسي في ايران ، لذا قامت حركة اضرابات في قطاع النفط في جنوب البلاد للمدة ما بين عامي 1977ـ 1979م ، ولم تتمكن السلطة من وضع حد لها .
- ان الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها ايران في اواخر سبعينيات القرن العشرين ، قد جعلت الشاه يتخبط في كيفية معالجة الوضع المتردي في البلاد ، ولم يكن بمقدوره ايقاف المد الثوري الذي طال الطبقة العاملة ، وكانت استهانته بها وعدم الاستجابة لمطاليبها ، فضلاً عن الارتباك الذي اصاب الدولة ، قد شجع العمال للمضي قدماً في اسقاط الحكم البهلوي ، بحركة الاضرابات الكبيرة في قطاع النفط فضلاً عن القطاعات الاقتصادية الاخرى .

المصادر:

(1) يوسف عزيزي ، الحركة العمالية والفصائل اليسارية في ايران ،"ايلاف" (مجلة) ، العدد2231، تموز ـ2007 ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) . www.Google.com

(2) طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في ايران 1941 ـ 1951 ، بغداد ، 2002 ، ص ص14 ـ 15 .

(3) عبد السلام عبد العزيز فهمي ، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين، القاهرة ، 1973 ، ص86 .

(4) اشارت صحيفة "نداء الشعب" العراقية بعددها 314 في 30 كانون الثاني 1927م بأن اعداد العمال الايرانيين العاملين في شركة النفط الانكلو فارسية كانوا موزعين بالصورة الآتية : (8103 عامل) في مسجد سليمان ، و(9927 عامل) في معمل التصفية في عبادان ، و (234عامل) في المحمرة ، و(14 عامل) في مناطق اخرى .

(5) فوزية صابر محمد ، ايران بين الحربين العالميتين 1918-1939 (تطور السياسة الداخلية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1986 ، ص ص 351 ـ 352 .

(6) المصدر نفسه ، ص ص 352 ـ 353 .

(7) حسن محمد ، مسألة النفط ومؤامرات الاستعمار في ايران ، ترجمة : احمد عبد الكريم ، (بغداد) ، (د . ت) ، ص9 .

(8) بزهان جازاني ، مدخل الى تاريخ ايران المعاصر ، بغداد ، (د . ت) ، ص ص 46 ـ 47 .

(9) يرفند ابراهيميان ، عوامل القوة والضعف في الحركة العمالية 1941 ـ 1953 ، بحث في كتاب (ايران 1900 ـ 1980)، ترجمة : مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، 1980 ، ص73 .

(10) تأسس هذا الحزب في ايران عام 1921م ولكنه لم يمارس دوره السياسي في البلاد في اثناء مدة حكم الشاه رضا بهلوي (1925 ـ 1941) ، وقد مارس ذلك الدور بعد عام 1941م . وللتفاصيل اكثر عن الموضوع ، يراجع : محمد علي طه الجبوري ، تاريخ الحزب الشيوعي الايراني (توده) 1941 ـ 1963 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، 1988 ، ص ص 50 ـ 60 ؛ محمد علي حسين ، سقوط حزب توده ، طهران ، ط1 ، 1984 ، ص ص 11 ـ 35 ؛ نعيم جاسم محمد ، حزب توده الايراني ودوره في الحياة السياسية الايرانية 1941 ـ 1953 ، "القادسية" (مجلة) ، المجلد العاشر ، العددان (1 ـ 2) ، جامعة القادسية ، 2007 ، ص ص 255 ـ 263 .

(11) حسن محمد ، المصدر السابق ، ص10.

(12) حدثت الازمة الاقتصادية في خريف عام 1929م واستمرت لغاية صيف عام 1933م ، وكانت تلك الازمة من اعنف ما شهده العالم الرأسمالي في تاريخه الحديث والمعاصر ، نظراً لشدتها وقسوتها وشموليتها ، ينظر : Ponomoryov and others , History of soviet Foreign policy 1913 – 1945 , Translated from the Russion by D.shvirsky , Moscow, 1969,pp. 275 – 276 .

وللمزيد من التفاصيل عن موقف ايران من الازمة الاقتصادية المذكورة ، يراجع : نادية ياسين المشهداني ، ايران في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية 1929 ـ 1933 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1998 .

(13) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 329 .

(14) فريدون فيروزي ، العمال والنقابات العمالية في ايران ، "دراسات الخليج والجزيرة العربية" (مجلة) ، السنة الاولى ، العدد الثاني ، جامعة الكويت ، 1975، ص ص 84 ـ 85 .

(15) مركز الدراسات الاسيوية والافريقية / الجامعة المستنصرية ، دراسات عن إيران ، ج2 ،بغداد ،(د .ت) ص41.

(16) Ibrahamian , E. , Iran between two Revolution , New Jersy, 1982, p.162.

(17) حسن محمد ، المصدر السابق ، ص ص 10 ـ 11 .

(18) للتفاصيل حول بنود المرسومين المذكورين ، ينظر :فريدون فيروزي ، العمال والنقابات العمالية في ايران ، ص ص 86 ـ 88 .

(19) المصدر نفسه ، ص88.

(20) ولد محمد رضا بهلوي يوم 1919/10/26م ، عّين ولياً للعهد في اثناء اعتلاء والده رضا بهلوي العرش الايراني عام 1925م ، درس في سوسيرا عندما بلغ الثانية عشرة من عمره ، التحق بالكلية الحربية في طهران ، وتخرج في عام 1938م برتبة ملازم ، وفي عام 1941م تنازل له والده عن العرش بضغط من بريطانيا والاتحاد السوفيتي بعد احتلالهما ايران في العام المذكور ، وظل في الحكم لغاية عام 1979م . ينظر : محمد وصفي ابو مغلي ، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 ، ص44 ؛ فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، ترجمة : احمد عبد القادر الشاذلي ، القاهرة ،(د.ت) ، ص33.

(21) سيد عليرضا ازغندي ، تاريخ تحولات سياسي واجتماعي ايران ، تهران ، چاپ دوم ، زمستان ، 1383 ش/2004م ، ص282 .

(22) ومما تجدر الاشارة اليه انه لم يكن يسمح بأنشاء نقابات للعمال في اثناء مدة حكم الشاه رضا بهلوي . ينظر : دونالد ولبر ، ايران ماضيها وحاضرها ، ترجمة : د.عبد النعيم محمد حسنين ، القاهرة ، 1985 ، ص155 .

(23) بعض المصادر قدّرت عدد العمال النقابيين بحدود (355000عامل) ، ينظر :

طاهر خلف البكاء ، المصدر السابق ، ص94 . وقد كان المجلس المذكور يعاني من النزاعات الطائفية بسبب تأليب العمال الفرس على العمال الآذريين او العمال العرب على القشقائيين والبختياريين واللوريين . وللمزيد من التفاصيل عن الموضوع ، يراجع :
Ervant Abrahamian , Communism and communalism in Iran : The Tudah and the Firqah – 1 dimukeat , "International journal of middle east studies", vol.1 , London, July- 1970 , pp. 301-303.

(24) حسن محمد ، المصدر السابق ، ص11 .

(25) الحزب الشيوعي لإيران، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.Yahoo.come.Iranian Revolution.

(26) عبد الهادي كريم سلمان ، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1986، ص ص 92–93 .

(27) فريد هوليداي ، مقدمات الثورة في ايران ، ترجمة : مصطفى كركوتي ، بيروت ، ط2 ، 1982، ص ص 274 – 275

(28) وكان قانون العمل يتضمن البنود التالية : الاعتراف بالنقابات رسمياً ، جعل ساعات العمل 8 ساعات ، منح اجازة قدرها اسبوعان في العام لجميع العمال والمستخدمين بإجور تامة ، منح اجازة امدها ستة اسابيع للمرأة الحامل ، دفع الرواتب في اثناء المرض ، عدم استخدام من تقل اعمارهم عن الثانية عشرة ، التأمين على حياة العامل ، ينظر : حسن محمد ،المصدر السابق ، ص12.

(29) ومما يجدر ذكره أن عمال عبادان الذين كانوا قد بدأوا بمحاولات لتأليف نقابة لهم منذ عام 1943م لم يستطيعوا ان يواصلوا نشاطهم العلني بعد تدخلات شركة النفط الانكلو ايرانية والحكومة الايرانية . ينظر : المصدر نفسه ، ص ص 12 – 13 .

(30) فريدون فيروزي ، المصدر السابق، ص 86 .

(31) سيد عليرضا ازغندي ، المصدر السابق ، ص 282 ؛ الحزب الشيوعي لايران ، المصدر السابق ، شبكة المعلومات الدولية .

(32) حسن محمد ، المصدر السابق ، ص14 .

(33) تشكلت حكومة قوام السلطة الثانية في كانون الاول 1946م ـ كانون الاول 1947م . ينظر : طاهر خلف البكاء ، المصدر السابق ،ص312 ؛ نجفقلي پسيان وخسرو معتضد ، معماران عصر پهلوي ، تهران ،چاپ أول ، 1379ش/2000م ،ص187 .

(34) طاهر خلف البكاء ، المصدر السابق ، ص205.

(35) دونالد ولبر ، المصدر السابق ، ص155.

(36) طاهر خلف البكاء ، المصدر السابق ، ص 155.

(37) فاطمة حافظيان ، نشوء التنظيمات العمالية في ايران ، "ايران والعرب" (مجلة) ، العدد الاول ، السنة الاولى ، بيروت ، 2002 ، ص101 .

(38) طاهر خلف البكاء ، المصدر السابق ، ص191 . وقد بلغ عدد الشقاة واللصوص في أرجاء المدينة من الكثرة بحيث يضطر مدير الشرطة الى تقديم طلب الى الشركة لتأليف لجنة لغرض معالجة الوضع ، ولكن الشركة عوضاً عن القيام بتأليف تلك اللجنة تدفع مائتي الف ريال الى مدير الشرطة والى الحاكم العسكري في عبادان بغية حملها على الاشتراك في الهجوم المسلح على مساكن العمال . ينظر : حسن محمد ، المصدر السابق ، ص16 .

(39) حسن محمد ، المصدر السابق ، ص16.

(40) في عامي 1945و1946م قامت في كل من اذربيجان وكردستان الايرانيتين جمهوريتان مستقلتان بدعم من السوفيت ، الا ان الحكومة الايرانية تمكنت من القضاء عليهما عام 1946م ينظر : كمال مظهر احمد ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ، بغداد ، 1985 ، ص220 ؛ عبد السلام عبد العزيز فهمي ، المصدر السابق ، ص116 .

(41) الحزب الشيوعي لايران ، المصدر السابق ، شبكة المعلومات الدولية .

(42) حسن محمد ، المصدر السابق ، ص17.

(43) ان الاشخاص الذين تورطوا في عملية الاغتيال هم اعضاء من حزب توده ، وقد خططوا لاغتيال الشاه في اثناء زيارته لجامعة طهران في الربع من شباط 1949م في

الاحتفال بذكرى تأسيس الجامعة وكان منفذ العملية يدعى (ناصر فخر آرائي) ينظر : The Royal institute of international affairs,The middle east ,Apolitical and economic survy , London , second edition , 1954 , p.386.

(44) جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة : جعفر خياط ، بغداد ، 1964، ص252 ؛ حازم صاغيه ، صراع الاسلام والبترول في ايران ، بيروت ، 1978، ص62 .

(45) طاهر خلف البكاء ، المصدر السابق ، ص247.

(46) ولد الدكتور مصدق يوم 1879/5/19م في طهران ، بعد اكمال دراسته في عام 1896م أصبح موظفاً تابعاً لوزارة المالية في خراسان وبقي في هذا المنصب عشر سنوات ، ثم سافر الى باريس لإكمال دراسته ، بعدها انتقل الى سويسرا وحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية، وبعد عودته الى ايران شغل مناصب عدة ، منها عضوية المجلس ثم تقلد مناصب وزارية مختلفة وفي عام 1951م قاد حركة تأميم النفط الايراني ، ثم اقصي عن الحكومة عام1953م وظل تحت الاقامة الجبرية لحين وفاته عام 1967م ينظر : ثامر مكي علي الشمري ، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في ايران ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2008 ، ص10 ؛ شيرين سميعي ، در خلوت مصدق ، تهران ، چاپ دوم ، 1387ش/2008م ،ص1 ؛ پژوهش إزجامي ، گذشته چراغ راه آينده است تاريخ ايران در فاصلة دوكودتا 1332 ـ 1299 ، تهران، چاپ نهم ، 1387ش/2008م ، ص541 .

(47) حازم صاغية ، المصدر السابق ، ص62 .

(48) للتعرف على البنود الرئيسة التي تضمنها القانون المذكور ، يراجع : فريدون فيروزي ،المصدر السابق ، ص ص 89 ـ 90 .

(49) المصدر نفسه ، ص89 ، ص92 .

(50) للمزيد من التفاصيل عن موضوع تأميم النفط الايراني، يراجع : آراء محمد جاسم المظفر ، موقف الولايات المتحدة الامريكية من تأميم النفط الايراني 1951 ـ 1953 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2001 ؛ علي البصري ، اسرار سقوط مصدق ، بغداد ، 1965 ، ص ص 20 ـ 30 ؛ موسى الموسوي ، ايران في ربع قرن ، بغداد ، 1972 ، ص ص 9 ـ 36 .

(51) الحزب الشيوعي لايران ، المصدر السابق ، شبكة المعلومات الدولية .

(52) للمزيد من التفاصيل عن قانون تأميم النفط ، يراجع :حسن محمد ، المصدر السابق ، ص ص 38 ـ 39 .

(53) المصدر نفسه ، ص38 ، ص40 .

(54) للمزيد عن التفاصيل عن خطة الانقلاب التي دبّرتها المخابرات الامريكية بالتعاون مع بريطانيا ، يراجع : آراء محمد جاسم المظفر ، المصدر السابق ، ص 145 ـ 148 .

(55) فاطمة حافظيان ، المصدر السابق ، ص101 . وللمزيد من التفاصيل عن قوانين العمل الايرانية ، يراجع : المصدر نفسه ، ص ص 101 ـ 104 .

(56) بزهان جازاني ، المصدر السابق ، ص67 .

(57) البروليتاريا : كلمة لاتينية تعني الدهماء او العمال المعدمين ، وفي الاصح يقصد بمصطلح البروليتاريا ، الشريحة الافقر في المجتمع ينظر : نعيم جاسم محمد ، الاوضاع الاقتصادية في ايران 1925 ـ 1941 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن الرشد) ، جامعة بغداد ، 2002 ، ص21 .

(58) حازم صاغيه ، المصدر السابق ، ص ص 82 ـ 83 .

(59) حميد صفري ، النفط يستعبد ايران ، بغداد ، 1966 ، ص ص 38 ـ 39 .

(60) فريدون فيروزي ، المصدر السابق ، ص89 . وللتفاصيل عن بعض بنود القانون الجديد لعام 1959م يراجع فاطمة حافظيان ، المصدر السابق ، ص ص 102 ـ 103 ،

(61) رعد عبد الجليل ، التطرف الديني في ايران ، بغداد ، 1985 ، ص72 .

(62) الريال يساوي 4,5 فلس عراقي تقريباً ، مع احتمال الزيادة او النقصان في السعر ، بحسب العرض والطلب في السوق المالية ، وتقدر قيمة الاشياء ـ رسمياً ـ في ايران بالريال لا نه وحدة العملة الاساسية ، ينظر : محمد وصفي او مغلي ، ايران دراسة عامة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1985 ، ص 326.

(63) حميد صفري ، المصدر السابق ، ص ص 39 ـ 40 .

(64) فريدون فيروزي ، المصدر السابق ، ص ص 90 ـ 91 .

(65) فاطمة حافظيان ، المصدر السابق ، ص 103.

(66) للاطلاع على ما تضمنه البرنامج المذكور ، ينظر : عبد السلام عبد العزيز فهمي ، المصدر السابق ، ص147 ؛ جلال الدين المدني ، تاريخ ايران السياسي المعاصر ، ترجمة : سالم مشكور ، طهران ، ط1 ، 1993 ، ص55 .

(67) مجموعة مقالات مترجمة ، ايران في المحنة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 ، ص50 .

(68) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص55 .

(69) فريدون فيروزي ، المصدر السابق ، ص ص 90 – 91 .

(70) فريدون فيروزي ، مبدأ المشاركة في الارباح النموذج الايراني ، "دراسات الخليج والجزيرة العربية" (مجلة) ، العدد التاسع ، السنة الثالثة ، جامعة الكويت ، كانون الثاني 1977 ، ص91 .

(71) المصدر نفسه ، ص97 .

(72) باسل البستاني ، البازار في الاقتصاد والمجتمع الايراني "افاق عربية" (مجلة) ، العدد الثامن ، السنة الحادية عشر ، بغداد ، آب 1986 ، ص15 .

(73) مقتبس من : وزارة الاعلام العراقية ، اتجاهات الازمة الايرانية ومواقف القوى العظمى ، بغداد ، 1978 ، ص36 .

(74) Asian Recorder,Aweekly digest of Asian event with index , vol.X1,U.S.A,1969, pp, 8773 -8774.

(75) فريدون فيروزي ، مبدأ المشاركة في الارباح النموذج الايراني ، ص 103 .

(76) دار الكتب والوثائق ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 521300/240، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية عن الوضع الاقتصادي في ايران لعام 1971م ، وثيقة رقم 51 ، ص363 .

(77) بهرام افراسيابي ، اسرار شاه وحكايت هويدا ، تهران ، چاپ سوم ، 1382ش / 2003م ، ص226 .

(78) دار الكتب والوثائق ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 521800، كتاب شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران السري179 في

1972/9/19للمدة من 9/12 ولغاية 1972/9/19م ، عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 24 ، ص271 .

(79) رعد عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص ص 72 ـ 73 .

(80) سيد عليرضا ازغندي ، المصدر السابق ، ص286 .

(81) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، هامش (4) ص 214 .

(82) مجموعة مقالات مترجمة ، ايران في المحنة ، مصدر سابق ، ص ص 50 ـ 51 .

(83) ثورة فيفري 1979 ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت).www,yahoo.com

(84) فريد هوليداي ، المصدر السابق ، ص29 .

(85) مهدي فليح ناصر الصافي ، ايران دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2000،ص92 .

(86) دراسات ايرانية(مجموعة بحوث مختارة) ، ترجمة : د . عبد الجبارناجي ووديع ميخائيل حنه ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 ، ص45 .

(87) "الطريق: (مجلة) ، العدد/6 ، بيروت ، ك1 1978 ، ص230 .

(88) بهاء بدري حسين ، سكان ايران ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1986 ، ص ص 133 ـ 134 .

(89) Asian Recorder,1976,op.cit,p.13442.

(90) سيد عليرضا ازغندي ، المصدر السابق ، ص287 ؛ فريدون هويدا ، سقوط الشاه محمد رضا بهلوي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ،1983 ،ص38.

(91) رعد عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص72 .

(92) فاطمة حافظيان ، المصدر السابق ، ص105 .

(93) ثورة فيفري ، المصدر السابق ، شبكة المعلومات الدولية .

(94) يمثل البازار احد اهم المراكزفي الحياة الحضرية في المجتمع الايراني ، اما انتماؤها فيعود الى الطبقة الوسطى ، فهو في جوهره مجتمع التجار الصغار واصحاب الدكاكين

والصدّرافين ، الامر الذي جعله العمود الفقري للاقتصاد التقليدي ، وفي عام 1926م كان هناك ما يزيد على مئة نقابة مختلفة للحرف ، ونحو سبعين نقابة للتجار واربعين لمن لا يملكون مهنة متخصصة وموارد مالية ، ينظر : رعد عبد الجليل ، المصدر السابق ، هامش ص55 ؛
Ibrahamian.E. ,op.cit.,p.402.

(95) ثورة فيفري ، المصدر السابق ، شبكة المعلومات الدولية .

(96) يوسف عزيزي ، الحركة العمالية في ايران هل تنهض من جديد ، "الوقت" (صحيفة) ، البحرين ، العدد 142 ، 12تموز ، 2006.

Abstrct

The Iranian labour movement during Shah- regime from 1941-1979 wittnessed cruled conditions and struggled mor for the sake of having its rights , with the same rights with other Countries . The Iranian Community party (tooda) was on the side of the labour movement insisting on asking for its rights during and after the second world wer .

The Iranian labour movement participated in the political events that happened in the country like the Nationalization of oil which was led by Dr. Mohammed Musaddaq in 1951-1953 . The movement of labour witnessed the refreshment seventeenth of the twenteth century specially after the rise of the prices of oil in 1973 ,and its case is better than befor , but after the trouble that faced the country in 1976, re-pask the case of the movement of labour to the first degree- that’s why it was forced to use the continuous strikes for the sake of having their rights . This led to the labour to contribute to make the regem get away accordingly .